النوع الاجتماعي

مقدمة

لقد ساد على مدى قرون الاعتقاد بأن التمايزات الاجتماعية والأدوار المختلفة للنساء والرجال هي اختلافات طبيعية لا تتغير، وأنها محددة بالاختلافات البيولوجية. وكانت هذه المميزات تتضمن أفكارا وقيما عما يخص كلا من الذكر والأنثى، كما تتضمن مجموعة من الصور النمطية والمواقف والسلوكيات الخاصة بالرجل والمرأة، ويمكن القول بأن البحث في الثقافات المختلفة أفضى إلى القول بأن معظم تلك المميزات المفترضة قد تمت صياغتها وبناؤها من خلال العوائد والممارسات الاجتماعية أكثر من كونها مميزات محددة مسبقا بفعل الطبيعة وهذا ما دعا الأبحاث والدراسات إلى إقامة الفصل المميز بين الجنس البيولوجي والجنس الاجتماعي الذي يقابله بالفرنسية genre، وهو مفهوم يشير إلى الخاصية الثقافية والاجتماعية ،التي تتميز بها الفروق القائمة على الجنس.

1- النوع الاجتماعي:

يعود هذا المفهوم إلى كلمة الجندر Gender كلمة إنجليزية تنحدر من أصلا لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي Genus أي الجنس من حيث الأنوثة والذكورة، يعمل النوع على توضيح العلاقة التي تنشأ بين الرجل والمرأة على أساس اجتماعي وسياسي وثقافي وديني إشارة إلى الاختلافات والفروقات التي صنعتها المجتمعات والثقافات عبر تاريخها الطويل بين الرجال والنساء، فالجنس يحيل إلى البعد البيولوجي عند الإنسان فهو طبيعي فطري، ثابت وغير قابل للتغيير، أما النوع الاجتماعي Genre أو Gender فهو يشير إلى الخصائص الثقافية الاجتماعية الدينية التي تخص الرجال والنساء في كل مجتمع، وهي قابل للتغيير عبر الزمان والمكان.

يعتبر النوع مفهوما ديناميكيا ومتغيرا، حيث تتفاوت الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء تفاوتا كبيرا مع اختلاف ثقافة عن أخرى، فالطبقة الاجتماعية والظروف الاقتصادية

وكذا العرق، كلها عوامل تؤثر على ما يمكن اعتباره مناسبا للنساء من أعمال، ولذا فإن التمييز بين الجنس والنوع يهدف إلى التأكيد على أن جميع ما يفعله الرجال والنساء وكل ما هو متوقع منهم فيما عدا وظائفهم الجسدية المتمايزة جنسيا، يمكن أن يتغير بمرور الزمن وتبعا للعوامل الاجتماعية والثقافية المتنوعة.

ويمكن الحديث هنا عن قبيلة "الموسو" الذي يعتبر مجتمعا أموميا فريدا، فالنساء في هذه القبيلة هن اللواتي يتولين إدارة الأسرة، فهن مركز السلطة الاجتماعية والاقتصادية، كما أن نسب الأبناء ينسب إلى أمهاتهم، فليس للرجل دور ريادي في هذه القبيلة، إلا إذا استثنينا خال الأم الذي يعتبر بمثابة المسؤول الذكوري عن أبناءها.

تشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن مصطلح النوع الاجتماعي استخدم لأول مرة من قبل الأمريكية (آن أوكلى) في سبعينيات القرن الماضي، وذلك لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيا، مقابل الخصائص المحددة بيولوجيا.

يستخدم النوع حاليا للتعبير عن دراسة وتحليل وفهم العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل وتقسيم الأدوار بينهما في المجتمع، ويستعمل ليوضح العلاقة التي تنشأ بين الرجل والمرأة في المستويات الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، كما يستخدم لفهم وتفسير كل أشكال التمييز التي وضعها الإنسان بين الرجال والنساء عبر تاريخ البشرية.

تدرس مقاربة النوع الأدوار الموكلة اجتماعيا بكل نوع اجتماعي، كما انها تهتم بمختلف الإمكانات المتاحة لكل من الرجال والنساء وكذا الأدوار التي تقدم لهم من طرف المجتمع، ويتعلق الأمر بالمكونات الأساسية التي تؤثر على صيرورة التنشئة الاجتماعية والتنمية وأشكال تطور المجتمعات في علاقة وطيدة بالسياسات والبرامج والمشاريع المطروحة، كما أن علاقات النوع الاجتماعي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحياة الاقتصادية والثقافية، فتفرز الأدوار التي حددها المجتمع لكل من النساء والرجال وهي أدوار قائمة على التمييز والسلطة.

لقد برز مفهوم النوع منذ أربعة عقود، وذلك في إطار العلوم الاجتماعية والفلسفة والقانون، وبحكم التوظيف السياسي، فقد أصبحت له حمولة إيديولوجية، لكن تعدد الاستعمالات لم يضعف دلالته العلمية، حيث استطاع هذا المفهوم أن يطور أبحاثه ومجالات اشتغاله التي شملت العلوم الاجتماعية، أبرزها علم الاجتماع والتاريخ والأنثروبولوجيا.

2- من الجنس إلى النوع

يشير الجنس إلى الخصائص البيولوجية الثابتة التي تميز الذكر عن الأنثى، فهو معطى طبيعي يولد به الإنسان، كما أنه غير قابل للتغيير، بينما يعتبر النوع الاجتماعي بناء اجتماعيا وثقافيا يتغير حسب الزمان والمكان، ويحدد الأدوار والسلوكيات المتوقعة من الذكور والإناث، فالنوع يشير إلى التفرقة بين الذكر والأنثى على أساس الدور الاجتماعي المحدد لكل منهما تأثرا بالقيم السائدة والعادات والتقاليد، والمعايير الاجتماعية، والثقافية، والدينية.

إن الانتقال من مفهوم الجنس إلى النوع لا يعني أن هناك قطيعة إبستيمولوجية بينهما، بل هناك امتداد معرفي وعقلاني، لكونها مفهومين متكاملين، فالحديث عن الجنسين يعني استحضار الجانبين البيولوجي والثقافي في الإنسان.

وقد كان أول من ميز بين الجنس والنوع هي Ann Oakley في كتابها (Gender and Society) سنة 1972، حيث أكدت أن النوع يكتسب اجتماعيا وليس بيولوجيا، أما Judith Butler فقد طورت مفهوم أداء النوع (Gender Performativity) معتبرة أن الهوية الجندرية تنتج من خلال التكرار الثقافي للأدوار.

3- هوية النوع الاجتماعي:

تحدد هوية النوع الاجتماعي للنساء والرجال: الطريقة التي ينظر لكلا الجنسين، إضافة إلى أسلوب تفكيرهم وتصرفاتهم وكذا الأدوار والأنشطة المرتبطة بهم في مكان وزمان محددين، وتعتبر كل من الباحثتين الأمريكيتين جوديت بتلر وتيريزا دو لورتيس أن النوع الاجتماعي هو قبل أي شيء شكل من الأداء وهو أساسي في فهم تشكل الهويات المرتبطة بالنوع الاجتماعي للنساء والرجال، وانطلاقا من هذا المصطلح يمكننا فهم بعض السلوكيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي للنساء والرجال في مجتمع محدد في سياق عملية تأكيد للهويات المتوقعة.

إن أدوار النوع الاجتماعي متعددة ويمكن للرجال والنساء تبادلها أو الاشتراك فيها، فمثلا تربية الأطفال وأداء أعمال المنزل أو القيام بمهنة التدريس أو العمل السياسي تحتمل أن يشترك فيها كل من الجنسين أو يقوم بها طرف واحدن وذلك حسب ما يملكه من مهارات دون اعتبار للنوع والجنس.

4- النوع والتنشئة الاجتماعية

تنتج التنشئة الاجتماعية الأدوار الجندرية كما أنها تعيد إنتاجها، وذلك عبر عدة مؤسسات من قبيل الأسرة، والمدرسة، والإعلام، والدين، فالأسرة تعتبر أول فضاء لترسيخ الفروقات الجندرية، بينما تعزز المدرسة الصور النمطية من خلال المناهج والكتب، أما الإعلام فيلعب دورا كبيرا في تعزيز الصور التقليدية للذكورة والأنوثة، أما الدين فيستخدم أحيانا لتبرير التراتبية الجندرية.

رغم تركيز إميل دوركايم على البنية الاجتماعية، إلا أنه أشار إلى تقسيم العمل بين الجنسين كعنصر من عناصر التماسك الاجتماعي، أما بيير بورديو في كتابه الهيمنة الذكورية، فقد وضح كيف ترسخ التنشئة الاجتماعية الهيمنة الرمزية للذكور عبر العادات والتقاليد.

5- النوع والتنمية

ترتكز التنمية حسب فريدريك هاريسون على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه، ومن الممكن أن يكون هذا التغيير ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لنفس المجتمع، وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم، فعلماء الاقتصاد يعرفون التنمية بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في مقابل علم الاجتماع التي تعرف التنمية بأنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف وكذا الوضعيات الاجتماعية بشكل عام.

وفق مقاربة النوع الاجتماعي، تقوم التنمية على أساس تفكيك البناءات الثقافية وبناء علاقات قائمة على مبدأ المساواة بين الجنسين.

يعتبر تفكيك العلاقات القائمة على التمييز والهيمنة الذكورية خطوة أساسية من أجل هدم أسس اللامساواة بين الجنسين في كافة المجالات ووع أسس جديدة لعلاقات مبنية على المساواة، ولهذا فإن تطبيق مقاربة النوع في السياسات الاجتماعية والتنموية بشكل خاص، يساهم في الحد من سياسة اللامساواة بين الجنسين، وذلك من خلال إشراك الرجال والنساء في برامج التنمية بمختلف أبعادها وفي كافة مراحلها، إضافة إلى اقتسام موارد العيش والاستفادة من كل الإمكانات التي تساهم في بناء الاقتصاد. ومع إشراك المرأة في برامج التنمية يتحول مفهوم النوع من أداة للفهم والتحليل إلى أداة لقياس وتقييم نجاعة المشاريع التنموية ومدى تحقيقها لأهدافها.

لقد أصبح النوع أداة تحليلية في السياسات العمومية، حيث تم إدماج مقاربة النوع في مشاريع مثل مدونة الأسرة سنة (2004)، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفي هذا الصدد دعا Amartya Sen إلى تمكين النساء كشرط للتنمية البشرية، بينما ركزت Naila Kabeer على مفهوم 'التمكين' (Empowerment) في سياق النوع والتنمية.

6- السياق التاريخي لظهور مقاربة النوع:

جاءت هذه المقاربة كنتيجة للنضالات التي خاضتها الحركات النسوية منذ القرن التاسع عشر، وتراكم الحقل المعرفي والكتابات الفكرية والفلسفية حول مكانة المرأة ودورها في المجتمع ويمكن تتبع تطور الخطاب حول النوع من خلال:

- بروز النسوية كتعبير عن تيار ثقافي واجتماعي وسياسي جديد في أوروبا، وقد أصدر (جون ستيوارت ميل) سنة 1869 كتابا بعنوان "خضوع المرأة"، حيث دافع فيه عن المساواة في الحقوق بين الجنسين، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914خرجت المرأة إلى سوق الشغل، وذلك بعد الحملات الدعائية التي شجعت المرأة على ذلك، بسبب الحاجة الماسة إلى اليد العاملة، وذلك بسبب ذهاب الرجال إلى الحرب، حيث ارتفعت معدلات توظيف المرأة بشكل كبير في العديد من الدول المشاركة في الحرب، مما ساهم في تغيير النظرة المجتمعية التقليدية لدور المرأة وقدراتها، وبعد نهاية الحرب سنة 1918 بدأت النساء في المطالبة بحقوقهن في المساواة في الأجور وتوفير ظروف عمل ملائمة لهن، كما طالبن بالحق في المشاركة السياسية، وقد تطور ذلك بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وما تلاها من حملات التجنيد الدعائية، من أجل ولوج المرأة إلى سوق الشغل، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر ملصقات تشجع على المساواة بين الجنسين وأشهرها شخصية "روزي ذا ريفيتر" التي ظهرت في الإعلانات كرمز للمرأة الأمريكية القوية والقادرة على تغيير الأوضاع الاقتصادية بالبلد، وقد سعت هذه البروباغاندا إلى كسر الصور النمطية التقليدية للمرأة ودورها في المنزل، وإظهارها كعنصر فعال ومنتج في المجهود الحربي.
- المرحلة الثانية، تميزت بنضج الفكر النسوي، إذ تجاوز هذا النضج المطالبة بالمساواة بين الجنسين، إلى مرحلة البحث عن إطار نظري أعمق يكون حاملا لإيديولوجيتها، وهو ما تحقق مع كتاب (سيمون دي بوفوار) "الجنس الآخر" سنة 1949، حيث ساهم هذا الكتاب في بلورة الفكر النسوي الحديث، من خلال توفير إطار تحليلي جديد لفهم العلاقة بين الجنس والنوع الاجتماعي، كما أنه

كشف آليات القمع واللامساواة التي تتعرض لها المرأة، كما انه تحدى الأفكار والصور النمطية التقليدية حول المرأة وألهم جيلا كاملا من المفكرين في الدراسات النسوية والفكر الاجتماعي.

7- المقاربات النظرية في سوسيولوجيا النوع

التيار الراديكالي: يرى هذا التيار أن الاضطهاد الأساسي للمرأة ينبع من النظام الأبوي، وهو نظام من الهيمنة الذكورية وسلطة الرجل الذي يفعل بدوره ما يريده على عكس المرأة التي يجب عليها مراقبة سكناتها، فيمارس عليها الرجل نوعا من القهر، فالذكور يعتبرون ثورة اقتصادية بالنسبة للمجتمع والأسرة، وقد ساهمت (كاثرين ماكينون) في تشكيل هذا التيار من خلال التركيز على الهيمنة الذكورية كشكل أساسي للاضطهاد، إذ تعتبر أن النظام الأبوي هو النظام الأساسي للقوة والاضطهاد في المجتمع، كما سعت إلى إعادة تعريف التمييز على أساس الجنس في القانون ليشمل إلى جانب المعاملة المختلفة، كلا من الهيمنة والسيطرة.

التيار الماركسي: يرى التيار الماركسي أن العلاقات الاجتماعية، بما في ذلك العلاقات بين الجنسين، تتشكل بشكل أساسي من خلال **علاقات الإنتاج** والنظام الاقتصادي. من هذا المنظور، ينظر إلى اضطهاد المرأة على أنه مرتبط بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتطور الرأسمالية.

يعتبر المنظور الماركسي بأن تقسيم العمل بين الجنسين، حيث تقتصر المرأة على الأعمال المنزلية غير المدفوعة إلى جانب تربية الأبناء، بينما ينظر إلى الرجل باعتباره المسؤول الأساسي عن النظام الأسري سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، وهو ما اعتبره هذا التيار نتاجا تاريخيا واقتصاديا، يسمح باستغلال المرأة وإبقائها في وضع تابع للرجل، كما أن النظام الرأسمالي يساهم في تكريس التفرقة بين الجنسين من خلال، توفير يد عاملة رخيصة عن طريق دفع أجور أقل للنساء، كما انه يساهم في تشتيت الطبقة

العاملة عن طريق تكريس مبدأ الانقسام بين العمال على أساس الجنس، وذلك من أجل إضعاف التضامن الطبقي.

التيار الليبيرالي الإصلاحي: يركز على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الإصلاحات القانونية والسياسية داخل الإطار الليبرالي القائم للمجتمع.

الأسس الفكرية للنسوية الليبرالية:

- الفردانية: تؤمن النسوية الليبرالية بأن الأفراد متساوون في الحقوق والقدرات بصرف النظر عن جنسهم، وتركز على قدرة المرأة على تحقيق ذاتها من خلال خياراتها وأفعالها الفردية.
- المساواة في الحقوق والفرص: يدعو هذا التيار إلى منح المرأة نفس الحقوق القانونية والسياسية التي يتمتع بها الرجل، كالحق في التصويت، والتعليم، والعمل، والمساواة في الأجور.
- إصلاح المؤسسات القائمة: ترى النسوية الليبرالية أن التمييز ضد المرأة هو نتيجة قوانين وممارسات متحيزة يمكن إصلاحها من خلال التغييرات في السياسات.
- التعليم: يؤمن هذا التيار بأهمية التعليم وتغيير الصور النمطية السلبية عن المرأة في المجتمع لتمكينها من تحقيق كامل إمكاناتها.

بيير بورديو "الهيمنة الذكورية":

قدم بورديو تحليلا اجتماعيا نقديا للعلاقات بين الجنسين من منظور مختلف، حيث ركز على مفهوم "الرأسمال الثقافي" و "الرأسمال الرمزي" لفهم كيفية إنتاج وإعادة إنتاج اللامساواة بين الجنسين في المجتمع. ويرى بورديو أن الهيمنة الذكورية هي نظام رمزي متجذر في اللاوعي الجماعي والممارسات الاجتماعية اليومية، وهو ما أورده في كتابه الهيمنة الذكورية الذي أصدره سنة 1998:

- النوع الاجتماعي كبناء اجتماعي للهيمنة الذكورية: يؤكد بورديو على أن الأدوار التي تنسب إلى الذكر والأنثى هي بناء اجتماعي يساهم في ترسيخ واستمرار الهيمنة الذكورية. المجتمع، من خلال التنشئة الاجتماعية، حيث يلقن الأفراد منذ الصغر سلوكيات وتوقعات مرتبطة بجنسهم، مما يخلق نظاما هرميا غير متكافئا يضع الذكور في موضع مهيمن.
- إعادة إنتاج الهيمنة الذكورية: يتم إعادة إنتاج الهيمنة الذكورية عبر الأجيال من خلال آليات النوع الاجتماعي، من خلال تعليم الفتيات على الخضوع، بينما يتم تشجيع الفتيان على الاستقلالية والسلطة. هذه الأدوار النمطية، تعمل على تكريس عدم المساواة بين الجنسين.
- العنف الرمزي وتشكيل الهوية النوعية: يلعب العنف الرمزي دورا رئيسيا في تشكيل الهويات النوعية التي تدعم الهيمنة الذكورية، عن طريق التقاليد والأعراف والمكتسبات الاجتماعية وكذا اللغة، حيث يتم ترسيخ قيم وسلوكيات ذكورية باعتبارها مرغوبة، بينما يتم التقليل من شأن السلوكيات التي تقوم بها الأنثى، حيث تتبنى هذه الأخيرة وجهات نظر تقلل من شأنها وتجعل الهيمنة أمرا بديهيا.